

دراسة

تدفق الأموال يمنع إفلاس البلاد

ميزان المدفوعات لا التصنيف الائتماني يحدّد قدرة الحكومة على الاستدانة

التفصيل رفعت «Moody's» تصنيفها للدين السيادي اللبناني إلى درجة «B1»، ومن ثمّ إلى «Ba3» في نيسان الماضي، مستندة في ذلك إلى التحسّن المستمر في أداء لبنان على صعيد جمع الاحتياطات الأجنبية والصمود في وجه الأزمات المالية. كذلك رفعت وكالة «S&P» تصنيفها للدين السيادي الطويل الأجل إلى «B-»، ومن ثمّ إلى «B» في نهاية العام الماضي. ويشار إلى أنّ أول تصنيف ائتماني حصل عليه لبنان كان من شركة «Moody's» في عام 1997، وكان عند درجة «B1»، وهي غير جيّدة تقوّم على أساس توقع «مضاربات»، أي عدم الاستقرار. وبحلول عام 2000، بسبب السياسات المالية غير الرشيدة، مثل بند خدمة الدين العام 85% من الإيرادات العامة الإجمالية، وأضحى الدين الجديد الذي يُعقد على الصعيدين المحلي والدولي مخصّصاً لخدمة الدين الموجود أصلاً؛ ولم يكن هناك سوى مؤتمر باريس لكي تتحقّق النافذة المالية المطلوبة كغالباً تُفلس الحكومة (مع عدم الأخذ في الاعتبار إمكان بيعها أصولها)، ونتج منه تدفق أموال خارجية دعمت ميزان المدفوعات. وهي النتيجة نفسها التي أدّى إليها المؤتمران اللاحقان بالاسم نفسه، إلى أن ضربت الأزمة الأسواق المالية العالمية، وتنفّس لبنان الصعداء. (الأخبار)

ما يؤدّي إلى تراجع في هوامش (الفوائد) على تلك السندات». وخلال العامين الماضيين تدفّق إلى لبنان كمّاً غير مسبوق من الرساميل، حسبما تشير الدراسة، وذلك نتيجة للأزمة المالية التي انفجرت في الربع الأخير من عام 2008. وهذا الأمر رفع الاحتياطات الأجنبية لدى مصرف لبنان إلى 30,9 مليار دولار في منتصف الشهر الجاري، أي ما يمثل 150% من الدين العام بالعملة الأجنبية، ما رفع ميزان المدفوعات إلى 3,46 مليارات دولار في عام 2008، وإلى 7,89 مليارات دولار في العام اللاحق.

ونتيجة لذلك، بدأ التصنيف الائتماني للبنان بالتحسّن تدريجياً، وانسحب ذلك على فوائد السندات بالعملة الأجنبية بواقع 450 نقطة مئوية إلى 4,5%. وفي

يرتبط تصنيف الدين السيادي للبنان بعلاقة عكسيّة مع معدّلات الهوامش (الفوائد) المطلوبة على السندات الأجنبية، أي إنه كلما ارتفع التصنيف انخفضت الفوائد، غير أنّ المعدّد الأساسي لتلك الفوائد يبقى ميزان المدفوعات، وفقاً لدراسة مقتضبة نشرها أخيراً قسم الأبحاث في بنك لبنان والمهجر. ويُعرّض هذا الأمر إلى واقع أن الحكومة تحتاج إلى حدّ أدنى من العملات الأجنبية كل عام لخدمة دينها وإعادة تمويل السندات الأجنبية (يوروبوندينز). وفي النتيجة، فإنّ «التدفقات المالية ضرورية لكي تبقى الحكومة قادرة على السداد»، أي عدم إفلاسها في الأسواق المالية.

وفي هذا الإطار، تقول الدراسة التي استندت إلى تجارب لبنان مع فوائد الدين الخارجي وتصنيفاته الائتمانية، إنّ أي ارتفاع في فائض ميزان المدفوعات سيؤدّي على الأرجح إلى تراجع الفوائد على السندات. والسبب وراء ذلك هو أنّ ذلك الارتفاع يعني أنّ المصارف ستتمتع بسيولة إضافية. وفي ظل «محدودية فرص الاستثمار، نظراً إلى تخلف السوق المالية وسوق سندات الشركات»، ينتهي الأمر بالمصارف «بتوظيف تلك السيولة في السندات الحكومية (إقراض الدولة)، وبالتالي يرتفع الطلب على اليوروبوندينز،

محدودية فرص الاستثمار تدفع المصارف إلى إقراض الحكومة

مؤشرات

المحكمة تعوق الاقتصاد وترفع كلفة الاقتراض

6,5% و5,1% على التوالي. وأشارت إلى أنّ معدّل النمو الاقتصادي خلال الأعوام الثلاثة الماضية بلغ 9%، مقطوراً بقطاعات السياحة والبناء وفي مبيعات التجزئة. وبلغت التقويم، الذي وردت نتائجها في النشرة الاقتصادية الأسبوعية لبنك «بيبلوس»، إلى أنّ تحويلات المغتربين إلى القطاع المصرفي اللبناني، التي تعدّ المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ارتفعت على نحو ملموس نظراً إلى ارتفاع أسعار الفوائد والأزمة المالية والتراجع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي. (الأخبار)

وترى المؤسسة، وهي أساساً مصرف استحوذ عليه «بنك أميركا» إثر الأزمة المالية، أنّ العوائد المترتبة على المخاطرة والاستثمار في لبنان خلال هذه المرحلة تزداد، نظراً لتأداء الضعيف المسجّل على صعيد الأصول في جميع الميادين، واستناداً إلى أنّ حلاً يلوّح في الأفق للأزمة السياسية وبالتالي إمكان إطلاق استثمارات على مستوى عال في قطاعات البنى التحتية مثلاً خلال المدى المتوسط. من جهة أخرى، رفعت المؤسسة توقّعاتها للنمو الاقتصادي في لبنان خلال عام 2010، إلى 8%، وإلى 5,9% في العام المقبل، بعدما كانت التوقعات في السابق،

تباطأت الحركة الاقتصادية في لبنان في آب وأيلول الماضيين، نتيجة للأوضاع السياسية التي تسيطر على البلاد وعدم اليقين الذي تولده. ومن المتوقع أنّ يؤدّي ملف المحكمة الدولية إلى ارتفاع كلفة الاقتراض العام في المدى القريب. هذه باختصار نتيجة التقويم الاقتصادي الأخير الذي أعدته شركة «Merrill Lynch» عن البلاد. ويقول التقويم إنّ التباطؤ الاقتصادي يفترض أنّ يكون مرحلياً إذا جرى التوصل إلى حل لقضية المحكمة الدولية الخاصة باغتتيال الرئيس رفيق الحريري. وهذا الأمر ينطبق تماماً على مسألة كلفة الاقتراض، بناءً على التجربة المسجّلة بعد عدوان تموز عام 2006.

جورج نصراوي: تركيا تدعم أكلاف صناعاتها ولا يمكننا منافستها بالأسعار ولا بالكميات

ووَجّهنا عبر جمعية الصناعيين مذكرة لوزير الاقتصاد عن الأضرار التي ستطال الصناعات وبينها الغذائية، وطالبنا بتعديلات توفر لنا دخول السوق التركية، لكنها لم تقمّ.

الزراعة خارج اللعبة

في المقابل، يؤكّد الصفيدي أنّ المنتجات الزراعية استثنيت من الاتفاقية بنحو غير مباشر، فترك تحديد كل ما يتعلق باستيراد المنتجات الزراعية وتصديرها للمفاوضات بين وزارتي الزراعة في البلدين، وبالتالي بات الأمر في يد الوزير الحاج حسن الذي اطلع من المزارعين على مطالبهم، بحسب رئيس جمعية المزارعين أنطوان حويك، وهي تقضي بعدم خفض الرسوم الجمركية على أي من البضائع التركية المستوردة، إذ إنّ تركيا تنتج كل ما تنتجه أيضاً، علماً بأنه ليس لدى لبنان مواصفات للسلع الزراعية، بل لدينا قرارات تحدد بعض المواصفات. فعلى سبيل المثال، يمكن استيراد الخوخ «دكمة»، وإذا كان هناك مواصفات فإنها لا تطبق ولا تراقب.

في المقابل، يقول الصفيدي إنّ قطاع الخدمات في لبنان سيستفيد من هذه الاتفاقية كثيراً، لكن هناك من يسوق للاتفاقية باعتبارها قائمة لمصلحة لبنان، على الرغم من إقراره بقدرة تركيا على المنافسة، إذ يقول رئيس مجلس الأعمال اللبناني - التركي جيه البزري، إنّ ما سيتغيّر بعد الاتفاقية «هو أنّ المنافسة ستكون في النوعية (أي فتركية تنتج وفقاً للمواصفات الأوروبية، وبالتالي نحن مضطرون إلى مجارتها في هذا الأمر، لكنه أمر مفيد لنا».

الصناعيين زياد بكداش، فإن الاتفاقية «تتضمن الكثير من الإجحاف بحق بعض القطاعات الصناعية، ولا سيما قطاع الصناعات الغذائية». ويشير إلى أنّ تركيا تدعم أكلاف الأساسية لصناعاتها، «فالبنيسة إلى المواد الغذائية كنا نأمل أن تؤدي المباحثات بين الجانبين إلى قبول تركيا بالمواصفات اللبنانية لتسهيل دخول منتجاتنا السوق التركية، لكن لم يحصل الأمر، ومصانع الألبسة والجلود ستكون متضررة أيضاً، غير أنه جرى تحييد مصانع الورق التي وضعت في اللائحة الثالثة التي تبدأ مناقشتها بعد خمس سنوات ويمكن أن تبقى قائمة حتى عام 2020». الضرر واقع حتماً على مصانع الغذاء بحسب رئيس نقابة الصناعات الغذائية جورج نصراوي. ففي رأيه كان يجب التوافق على أكلاف قبل توقيع الاتفاقية؛ لأنّ تركيا تدعم أكلاف صناعاتها ولا يمكننا منافستها بالأسعار ولا في كميات الإنتاج، «وقد حاولنا تلافى الأمر،



باختصار

أصول موافقات الضمان على غسل الكلي

مضمون المذكرة 102 التي أصدرها المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي (الصورة)، أول من أمس، طالباً من المعنيين معالجة طلبات هذه الجلسات ومعاملاتها وفق الآتي: إعطاء مطبوعة موافقة على إجراء عمل طبي في مكاتب الصندوق عن شهر كامل قبل بداية الشهر أو خلاله استناداً إلى نموذج طلب موافقة على إجراء عمل طبي ينظمه الطبيب المعالج الذي يحدد عدد الجلسات المرتقبة بعد موافقة الطبيب المراقب المختص.



وإذا كانت شروط الخضوع أو الإفادة للمضمون أو للمستفيد على عاتقه، تبدأ بالتوافر أو تنتهي خلال الشهر، يلزم التحديد في وضوح، على مطبوعة الموافقة، الفترة التي يحق للمريض الإفادة خلالها. وإذا احتاج المريض خلال الشهر إلى جلسات إضافية غير تلك المرتقبة مسبقاً والمحدّدة في الموافقة التي حصل عليها المضمون، يجب أن تقتنن هذه الجلسات بالموافقة الصريحة للطبيب المراقب في المستشفى استناداً إلى تقرير طبي من الطبيب المعالج.

مراقبة الأسواق وضبط المخالفات

مهمة يجب على مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة تطبيقها لتوفير مصالح المستهلك من خلال العمل على مراقبة الأسواق المحلية لجهة ضبط كل المخالفات وحماية المنافسة الشريفة والشفافة ومنع الاحتكار وضبط الأسعار... بحسب ما قال المدير العام لوزارة الاقتصاد بالإنابة فؤاد فيلغل في ختام الدورة التدريبية للفوج الثالث من المراقبين المساعدين التي استمرت 4 أيام خضع فيها 60 مراقباً جديداً لأكثر من 14 حصّة تعليمية عن القوانين ومراسيم حماية المستهلك، ونصوص الاتفاقات الدولية والعربية...

تأخير تسلم القمح وتعويضاته

اجتمع مزارعو القمح والنقابات الزراعية في البقاع، في لقاء موسع، في مركز نقابة مزارعي وفلاحي البقاع في بلدة رياق، لرفع كتاب إلى الحكومة اللبنانية، يشروحون معاناتهم جراء تأخر وزارة الاقتصاد في دفع ثمن القمح للمزارعين، على الرغم من مرور نحو 3 أشهر على تسلمه. ولفت بيان المزارعين إلى أنّ أحد الأسباب، التأخير في صدور قرار التعويض وعملية مسح الأراضي، «ما

أدى إلى تأخير في عملية تسلم القمح موسم 2010، وكذلك تأخير اللجان المعنية والأماكن اللازمة لذلك من المختصين في وزارة الاقتصاد».

التفاهم مع نقابة أصحاب المحطات وصل إلى حائط مسدود

لهذا السبب أعلن أول من أمس إنشاء جمّع لأصحاب المحطات في الجنوب يضم لجنة من 16 عضواً. فبحسب أمين سر التجمع وسيم بدر الدين، جاء هذا الإعلان بعد وصول الاتصالات مع رئيس نقابة أصحاب المحطات سامي البراكس، إلى طريق مسدود بشأن إدخالهم إلى النقابة أو تحسين أوضاع أصحاب المحطات والمطالبة بحقوقهم، مشيراً إلى «أننا لم نعد نقبل بتغيب الجنوب عن نقابة أصحاب المحطات، لذلك قررنا أخذ المبادرة وتنظيم اللقاءات والتشاور، على أن يكون السقف السياسي للتجمع هو سقف الوحدة في الجنوب بعيداً عن السياسة».

وأمل بدر الدين تأليف لجنة متابعة لبحث قضايا القطاع وإنشاء صندوق تعاضد صحي، وتصحيح جعالة المحطات، متسائلاً: «أين أصبح التعويض على أصحاب المحطات جراء عدوان تموز 2006»، لافتاً إلى أنّ الأمور

وصلت إلى هذا الحد بعدما رفضت النقابة توفير صندوق استشفاء صحّي لأصحاب المحطات.

إرجاء الاجتماع النفطي الخماسي في دمشق

كان اجتماع وزراء النفط والطاقة في كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق وتركيا، مقرراً في دمشق أمس، بمشاركة الوزير جبران باسيل (الصورة) لكنه أرجئ إلى الأسبوع المقبل بسبب تعذّر مشاركة الجانب الأردني في هذا الاجتماع بسبب استقالة الحكومة الأردنية.

وكان من المقرر أن يبحث الاجتماع ربط شبكات نقل الغاز بين الدول المعنية والتعاون في مجال نقل الغاز من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة وسبل الإفادة من محطات تطوير الغاز الطبيعي المسال الموجودة حالياً في أماكن مخصصة في الدول المعنية، إضافة إلى التعاون في مجال نقل الغاز العراقي عبر سوريا إلى مصادر التصدير وإقامة مصاف جديدة أو معامل صناعة بتروكيميائية على طرق خطوط الأنابيب.

(الأخبار، مركزية)